# قضية المياه في منطقة المشرق العربي

د. موسى إبراهيم(*)

إنّ المسألة المائية في منطقة الشرق العربي هي مسألة حدود بين دول فيها مصادر المياه، ودول مستهلكة لها. وهي صراع بين المستهلك وبين من يمسك بالمنبع في أعلى النهر، وصراع حدودإمتد لعشرات السنين، لم تتمكن فيه دول المنطقة إلى الآن من التوصل إلى إتفاق بشأن المياه، لأن الأمر يتعلق بقضايا أخرى سياسية وإقتصادية وتاريخية محل خلاف بين تلك الدول.

إنّ التحليلات المعاصرة لأزمة المياه العذبة في العالم تشير إلى أنّ إستهلاك المياه خلال القرن العشرين قد زاد عشر مرات عما كان عليه قبل ذلك، وهو سيزداد بالوقت نفسه خلال القرن الحادي والعشرين لسببين رئيسيين: **الأول،** الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والثاني السعي الحثيث لإرتفاع مستوى المعيشة للسكان، وقد قيل في مؤتمر استوكهولم في عام ١٩٨٢ عن المياه:

«إنّ المياه العذبة سوف تأخذ مكانها إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى كقضية سياسية أساسية خلال العقد القادم، وإنّ منطقة الشرق الأوسط الأكثر حساسية في هذا الأمر[١]»، وقد تحقق ذلك كما نراه ونعيشه اليوم.

إنّ المياه مصدر حيوي في الإقتصاد، والمشكلة في مجتمعات المشرق العربي والمنطقة العربية هي قلّة المياه وندرتها، ومن المتوقع مع سنة ٢٠٢٥ م أنّ هذه المجتمعات ستحتاج إلى أربعة أضعاف ما تستهلكه من المياه العذبة في الوقت الحاضر.

ويحتاج إنتاج الغذاء إلى أكبر كمية من المياه، فهناك بلدان في المنطقة لديها كميات كافية من المياه ولديها مصادر المياه هما: تركيا ولبنان، ولن تواجههما مشكلة مياه في المستقبل، وستحتاج الدول التي تعاني ندرةً

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

(١) د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والإستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت ٢٠٠٨، ص١٦.

وشحّاً في المياه إلى ضعف ما تستهلكه اليوم من المياه السطحية والجوفية[٢].

ومنذ بداية السبعينات من القرن العشرين بدأت دول المنطقة تعاني أزمة المياه، وبدأ منذ ذلك الوقت النزاع على المياه ومصادرها، فكان لا بدّ من التفكير في المصادر البديلة مثل تحلية مياه البحر[٣].

يواجه منطقة المشرق العربي تحدّ تاريخي كبير، يتمثل في كيفية استخدام مياه الأنهار الدولية، وكيفية مواجهة المشكلات الناتجة عن ذلك بين الدول المستفيدة من مياه حوض النهر الواحد، لقد واجهت المنطقة ثلاث مشكلات أساسية منذ النصف الثاني من القرن العشرين جعلت استخدام المياه بحده الأقصى، وأدى إلى تنافس ونزاع بشأن الإستحواذ على مصادر المياه، وعلى أكبر كمية من المياه لإستخدامها أو تخزينها وهذه القضايا هي:

١ ـ الزيادة السريعة والعالية في عدد السكان (التغير الديمغرافي).

٢ ـ التوسع في الزراعة لتوفير الغذاء لمواجهة الزيادة في عدد السكان.

٣ ـ إدارة شؤون المياه.

إنّ ضغط زيادة عدد السكان والحاجة إلى توفير الغذاء بتوسيع رقعة الأرض الزراعية، والتطور الصناعي، والنمو العمراني، كل ذلك يحتاج إلى زيادة كميات المياه المطلوبة ومضاعفتها بين فترة زمنية وأخرى، ولمّا كانت المياه في المنطقة محدودة فإنّ النتيجة المتوقعة سعي بعض الدول التي لديها الإمكانيات والقوة، وتتهيأ لها الظروف للسيطرة على مصادر المياه في المنطقة لأخذ الكميات التي تحتاج إليها وتخزين كميات للمستقبل، ثمّ استخدام المياه كسلاح سياسي للضغط على القوى الأخرى المجاورة في المنطقة لتحقيق أهداف إستراتيجية[٤]، وبإستشراق المستقبل ستكون المياه من أهم المصادر ذات القيمة الكبرى في منطقة المشرق العربي مستقبلاً وليس النفط.

فالماء ليس مفتاح النشاطات الزراعية والصناعية التي يعتمد عليها تطور المنطقة فحسب، ولكنه مصدر للحياة نفسها أيضاً[٥].

ويشكل ضمان استمرار تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية لأي دولة.

فقد احتلّت مسألة الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة الماضية قمّة سلّم الأولويات، وأصبح الحديث عنها لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للمنطقة العربية التي تشكل الصحراء فيها أكثر من ثلثي مساحتها بينما لا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ٩،٤ ٪ من إجمالي المساحة.

ويرى عدد من الباحثين العرب والأجانب أنّ ندرة المياه في المنطقة قد تؤدي إلى إحتمال توتر الأوضاع ونشوب حروب إقليمية في المستقبل.

إنّ النزاع بشأن المياه في المنطقة وندرتها في كل بلد تحتاج إلى إجراءات قانونية على مستوى البلد الواحد وعلى مستوى المنطقة وعلى المستوى الدولي، وإنّ ندرة المياه تقابلها زيادة في الحاجة إليها، وقلق الناس والحكومات من أي مشروع جيّد للمياه في بلد ما قد يكون سلبياً ومدمراً للبلد الآخر، فينشأ النزاع والتوتر.

---

(٢) المرجع السابق، ١٦ و١٧.

(٣) J- A. Allan, water in the middle East: legal, political and commercial implication, library of modern middle East studies, London 1995, p.1-3

(٤) peter H. Gleik, ‘‘water, war, and peace in the middle East’’ environment vol. 36, n.3 (April 1994), p. 6-9

(٥) د. عبد المالك خلف التميمي، م. س، ٢٠

**أولاً: البعد القانوني**

أما السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

**لماذا لا يوجد قانون دولي بشأن المياه الإقليمية العذبة؟**

إنّ ماهو متوافر في هذا الشأن هو مجموعة اعراف استقرت عبر الزمن، ومجموعة قواعد وضعتها مؤتمرات دولية للمياه أو وضعتها اللجنة القانونية للأمم المتحدة.

وبتتبع تطور مبادئ القانون الدولي تاريخياً، فإنّ **جمعية القانون الدولي في دورتها الثامنة والأربعين التي عُقدت في نيويورك علم ١٩٥٨ أكدت المبادئ التالية:**

١ ـ كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض نهر واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة.

٢ ـ فيما عدا الحالات التي تنصّ عليها إتفاقيات أو عرف ملزم للأطراف المعينة، فإنّ كل دولة مطلّة على النهر لها الحق في نصيب معقول ومتساوٍ في الإستخدام المفيد لمياه الحوض.

٣ ـ على الدول المشاركة في حوض النهر احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه.

٤ ـ يتضمن إلتزام الدول المشاركة في حوض النهر احترام حقوق شريكاتها بمنع تجاوز الحقوق القانونية لباقي الدول المشاركة في الحوض...

بالإضافة إلى ذلك هنالك القواعد المنظمة، والتي تشمل الحقوق المكتسبة والتي تعني الإستغلال المتواتر لفترة زمنية طويلة دون إعتراض باقي دول النظام المائي الدولي للنهر.

وقد فصلت قواعد مؤتمر هلسنكي لعام ١٩٦٦ في المادتين الرابعة والخامسة تقسيم حصص المياه والنصيب المعقول لكل دولة مشتركة في المياه الدولية للنهر(٦).

ولتفسير الفقه القانوني فإنّ «الدولة تتمتع بالسيادة على جزء من النهر الدولي المار بإقليمها وما يترتب على ذلك الإستفادة من مياهه في أغراض الزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء وغيرها، وهذه السيادة عليها قيود معينة مردها إلى حق الدول النهرية الأخرى في الإستفادة بدورها من مياه النهر، وألّا يتأثر هذا الحق بالمشروعات التي تقوم بها الدول النهرية في إقليمها(٧).

**أمّا القواعد والمبادئ التي أقرها مؤتمر هلسنكي فهي:**

ـ جغرافية النهر وحجم تصريف المياه في كل دولة.

ـ الإستخدام المتواتر لمياه الحوض في السابق.

ـ الحاجة الإجتماعية والإقتصادية في كل دولة من حوض النهر.

ـ عدد السكان الذين يستفيدون من المياه في كل دولة من حوض النهر.

ـ مقارنة المصادر الأخرى للمياه البديلة التي تفي بالحاجة الإقتصادية والإجتماعية لكل دولة في الحوض.

ـ مدى الحاجة لكل دولة في الحوض للمياه من دون الضرر بالدول الأخرى التي يمر بها النهر(٨).

---

(٦) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ١٩٩٦ (سلسلة عالم المعرفة عدد ٢٠٩) ص ٣٨.

(٧) المرجع السابق، ص ٣٩ ـ ٤٠

انظر أيضاً: نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٦ ـ ٦٣.

(٨) Nurit Kliot, water resources and comflit in the middle East, London, New York, Routledge, 1994, p.47

وفي عام ١٩٧٧ عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً للمياه في الأرجنتين وجاء في توصياته ما يلي:

«فيما يتعلق بإستخدام المياه الدولية المشتركة ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار السياسات الوطنية، وحق كل دولة في حوض النهر في المشاركة في المياه بالتساوي بأسلوب التضامن والتعاون والحوار بين هذه الدول المستخدمة لتلك المياه[٩]».

وتجدر الإشارة عند الحديث عن مبادئ القانون الدولي أنّ إضافات قانونية قد تمّت في عام ١٩٩١ بعد حرب تحرير الكويت، حيث أضيفت (٣٢) مادة خاصة بموضوع المياه الدولية التابعة لمبادئ الأمم المتحدة، منها:

١ ـ الإستخدام المتساوي من قبل الدول المستخدمة للأنهار الدولية.

٢ ـ إستخدام المياه بشرط عدم الإضرار بالدول الأخرى في وادي النهر والمستفيدة من مياهه.

٣ ـ تبادل المعلومات حول المياه بين الدول المشتركة في الإستفادة من مياه النهر.

٤ ـ حل مشكلات المياه بين الدول عن طريق الحلول السلمية والحوار[١٠].

يلاحظ أنّ القانون الدولي ـ نتيجة التقادم الزمني، والتراكم القانوني ـ ينطوي على قواعد ومبادئ مهمة يمكن الرجوع إليها لحسم أي نزاع بشأن المياه الإقليمية، إلّا أنّ المسألة لا تتوقف على وجود النصوص القانونية لأنّ الأساس هو في طبيعة العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في مياه الأنهار، والجغرافية العابرة لحدود أكثر من دولة.

تعود أكثر المشكلات إلى نزاع تاريخي على الحدود، وبخاصة في منطقة المشرق العربي، فالنزاع بشأن الحدود في المنطقة نزاع تاريخي، ولم يتمّ حلّه حتّى الآن على رغم مرور عشرات السنين على تحديد الحدود بين هذه الدول، لذا فإنّ مسألة الخلاف الناشب بين بعض دول المنطقة حول هذه المياه الدولية هو خلاف بالأساس حول الحدود، دخلته عناصر أخرى متعلقة بالوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في كل بلد من هذه البلدان.

لقد حدّد القانون الدولي بصورة عامة أنّ النهر ملك للجماعة البشرية في الدول التي ينبع منها ويمر بها ويصبّ فيها بحيث لا تؤثر سيطرة الأولى عليه في إستفادة المجتمعات الأخرى منه[١١].

## ثانياً: نهر النيل

يعتبر نهر النيل أطول نهر في العالم يجري لمسافة (٦٦٥٠) كلم، يبدأ من أواسط إفريقيا وأثيوبيا وينتهي بمصر ليصب في البحر المتوسط، ومصر آخر دولة في أسفل النهر مستفيدة من مياهه.

**ولمياه النيل أهمية خاصة وإستراتيجية لمصر لإعتبارات عديدة، أهمها:**

إنّ النيل المصدر الأساس ويكاد يكون الوحيد لتوفير المياه لمصر، وثانيها إنّ تاريخ مصر والسودان وحضارة مصر القديمة واستيطان الوادي قد ارتبط بنهر النيل، وثالثها أنّ مياه هذا النهر مشتركة بين عدد من الدول،

(٩) عبد المالك خلف التميمي، م. س، ص٤٤

(١٠) Nurit Kliot, om. Cit p. 265-271

(١١) J. A. Allan, op, cit p. 13

وأنّ المياه التي تحصل عليها مصر من النيل هي من خارج حدودها وليس لديها روافد للنيل، لذلك فالنيل هو حياة مصر كان ولا يزال وسيبقى كذلك في المستقبل.

إنّ أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر تأتي من أنّ ٩٧٪ من أراضي مصر صحراوية، وأنّ ٣٪ فقط تزرع بالإعتماد على مياه نهر النيل كمصدر للري.

فالمياه المتاحة من النيل تستغل بالكامل وهناك حاجة إلى زيادة هذه الكمية في المستقبل، فالنيل بالنسبة لمصر هو قضية أمن قومي أولاً.

إنّ مصر ليس لديها مصادر أساسية للمياه غير النيل، وإنّ حاجة مصر الإقتصادية مع زيادة عدد السكان تتطلب زيادة إستصلاح الأراضي وزراعتها والتوسع في الغلات المهمة التي تركز عليها الآن مثل: القمح والأرز والسكر والقطن... الخ، وهذه تتطلب كميات كبيرة من المياه.

تأتي حوالي ٨٦٪ من مياه نهر النيل من الهضبة الأثيوبية (٥٩٪ من النيل الأزرق، و١٤٪ من نهر السوباط، و١٣٪ من نهر عطبره)، بينما تساهم البحيرات الإستوائية بحوالي ١٤٪ فقط من مياه نهر النيل[١٢].

ويبلغ إجمالي إيراد النهر في المتوسط ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً تتقاسمها دول الحوض.

وهذا يجعل منه أضعف وأقل الأنهار مياهاً في العالم مقارنة بمساحة حوضه وطوله وعدد دوله المتشاطئة، وتساوي هذه المياه ٢٪ من نهر الأمازون[١٣].

إنّ هذا الضعف الحاد في وارد المياه السنوي يمثل المشكلة الكبرى لنهر النيل ودوله وشعوبه خصوصاً مع الزيادة المضطردة للسكان والحاجة المائية المتنامية لهم ومع التغيرات المناخية والتدهور البيئي في دول الحوض.

وإضافة، فالمشكلة الأساسية في حوض النيل هي أنّ مصر والسودان هما المستعملان الرئيسيان لمجمل مياه النهر الواردة إلى أسوان، فبمقتضى (اتفاقية مياه النيل) التي وقعتها مصر والسودان عام ١٩٥٩، فإنّ نصيب مصر ٥٥،٥ مليار متر مكعب، ويبلغ نصيب السودان ١٨،٥ مليار متر مكعب، لكن الإتفاق أثار حفيظة دول حوض النيل الأخرى فبدأت تثير موضوع حصصها من مياه النيل بين الحين والآخر، تصرّ مصر والسودان على أنّ هذه الكميات هي حقها المكتسب وأنّ هذا الحق غير قابل للتفاوض.

على الجانب الآخر تطالب بقية دول الحوض وعلى رأسها أثيوبيا بحقوق لها من مياه النهر تحت نظرية الإنتفاع المنصف والمعقول.

وتنظم العلاقات النيلية (مبادرة حوض النيل)، التي تضم تسع دول، إنضمت إليها مؤخراً جمهورية جنوب السودان لتصبح الدولة العاشرة، بعدما أجاز اجتماع كيغالي، الذي انعقد في تموز ٢٠١٢، طلب العضوية الذي تقدمت به.

وأمّا دول المبادرة فهي أثيوبيا ومصر والسودان وبوروندا ورواندا وكينيا وتنزانيا ويوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وارتيريا هي أيضاً من دول حوض النيل، حيث أنّ نهر «سيتيت» هو أحد روافد نهر «عطبرة»

(١٢) سلمان سلمان، السفير، ٤ / ت ١ / ٢٠١٢، ص١٧

(١٣) مجدي شندي، المياه: الصراع القادم في الشرق الأوسط، القاهرة ـ دار المعارف، ١٩٩٢، ص ٢١

ويعبر جزء منه الأراضي الأرتيرية، ونهر عطبرة هو أحد الروافد الرئيسية لنهر النيل، غير أنّ أريتريا ليست عضواً في (مبادرة حوض النيل) بل تحوز على صفة المراقب فقط.

إنّ اتفاقيات نهر النيل هي أقدم الإتفاقيات وأكثرها إثارة للجدل بين القبول الكامل والرفض الكامل.

### ١ ـ فكرة حوض النيل:

تشكّلت أولى ملامح التعاون بين دول حوض النيل في منتصف الستينيات من القرن الماضي، إثر الإرتفاع المفاجئ والكبير في بحيرة فيكتوريا والذي نتجت عنه مشاكل عدّة في تنزانيا وأوغندا وكينيا.

وكانت هناك إرهاصات عديدة لهذا الإرتفاع وقد يكون من ضمن أسبابه وقوف مستنقعات جنوب السودان كعقبة في طريق إنسياب النيل، أو قد يكون حجز السد العالي للمياه، لهذه الأسباب فقد دعت دول البحيرات الإستوائية مصر والسودان وأثيوبيا لمناقشة هذه المسألة، تحت خطّة برنامج المسح المائي للبحيرات الإستوائية الذي ساهمت الأمم المتحدة في تمويله وتسهيل إجراءاته.

تواصلت لقاءات وإجتماعات دول الحوض تحت مظلات لاحقة، من بينها «النيل الفني» و «الأخوة» و «النيل لعام ٢٠٠٠».

وفي عام ١٩٩٧، برزت فكرة «مبادرة حوض النيل» والتي أخذت شكلها الرسمي في ٢٢ شباط عام ١٩٩٩ في مدينة دار السلام في تنزانيا، إثر توقيع وزراء المياه لدول الحوض بالأحرف الأولى على وقائع الإجتماع التي أسست لقيام مبادرة النيل، وقد إتفق الوزراء على أنّ الهدف من المبادرة هو تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة من خلال الإنتفاع المنصف من مواد النيل المشتركة، وقد نجحت المبادرة في عدّة مجالات من بينها إنشاء البنية التنظيمية للمنظمة، وفي تمويل عدد من المشاريع المشتركة(١٤).

### ٢ ـ الصعوبات أمام التفاوض:

منذ بداية المناقشات، واجهت مفاوضات إتفاقية الإطار التعاوني نقاط الخلاف نفسها التي تواجهها اليوم، فمصر والسودان يصرّان على استعمالاتهما وحقوقهما القائمة، وعلى أنّ الإتفاقيات التي عقدت في الماضي ملزمة لدول الحوض الأخرى، وتحديداً إتفاقية ١٩٢٩ التي أبرمتها بريطانيا مع مصر، نيابة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنجانيقا، التي كانت ضمن مستعمراتها في ذلك الحين، هذه الإتفاقية أعطت مصر حق النقض لأي مشاريع تقام على النيل قد تؤثر سلباً على كميات المياه التي تصل مصر، أو تعدّل وقت وصولها.

وبينما تصرّ مصر على إلزامية هذه الإتفاقية تحت نظرية توارث الإتفاقيات، ترفضها دول البحيرات الإستوائية بإعتبار أنّه تمّ التوقيع عليها أثناء الحقبة الإستعمارية ولا إلزامية لهذه الإتفاقية بعد نهاية هذه الحقبة.

تصرّ مصر والسودان أيضاً على مبدأ الإخطار المسبق لأي مشروعات تنوي الدول النيلية الأخرى القيام بها، بينما ترفض تلك الدول هذا الطلب وتدّعي أنّ مصر والسودان لم يقوما بإخطارهم بأي مشاريع أقاماها على نهر النيل.

تطالب مصر والسودان بأن يتم أي تعديل

(١٤) سلمان سلمان، السفير، ٤ / ت ١ / ٢٠١٢، ص ١٧

لإتفاقية الإطار التعاوني بالإجماع أو الأغلبية التي تشمل مصر والسودان، بينما تصرّ الدول الأخرى على التعديل بالأغلبية العادية شملت أو لم تشمل مصر والسودان، وهذه خلافات عميقة زادت النزاعات القائمة أصلاً مزيداً من التعقيد والتأزيم.

وقّعت خمس دول على إتفاقية الإطار التعاوني (تنزانيا ـ كينيا ـ يوغندا ـ أثيوبيا ـ ورواندا) في شهر أيار من العام ٢٠١٠، وقد إنضمت إليها بوروندي في شباط ٢٠١١، وتحتاج الإتفاقية إلى تصديق ست دول علاوة على مصر (وهو ما لم يتم حتى الآن) للدخول حيّز التنفيذ.

فعليه إنّ جنوب السودان ينضم إلى مبادرة حوض النيل في وقت حرج.

### ٣ ـ سد النهضة الأثيوبي يثير قلق المصريين:

يعدّ مشروع «سد النهضة» أو «سد الألفية العظيم» أحد أكبر مشاريع السدود في إفريقيا، أطلقه رئيس الوزراء الأثيوبي السابق ميليس زيناوي في نيسان العام ٢٠١١، حيث قطع مجرى النيل الأزرق قرب الحدود مع السودان، يبلغ إرتفاعه ١٤٥ م وطوله نحو ١٨٠٠م، ومن المتوقع أن يحجز السد نحو ٦٣ ـ ٧٤ مليار متر مكعب من المياه.

إلى جانب «سد النهضة» تخطط أثيوبيا لبناء خمسة وعشرين سدّاً وخزّاناً إستناداً إلى دراسات جيولوجية أميركية، لتصبح بعد ذلك من أكبر مصدري الكهرباء في إفريقيا[١٥].

بدأت أثيوبيا فعلياً تحويل مجرى النيل الأزرق قرب موقع بناء السد، وبذلك تكون قد إستبقت نتائج التقرير المتوقع أن تقدمه اللجنة الدولية المكلفة تقييم «سد النهضة»، وتضم هذه اللجنة ستة أعضاء (إثنان من كل من مصر والسودان وأثيوبيا) وأربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والأعمال الهيدروجية والبيئية والتأثيرات الإجتماعية والإقتصادية للسدود.

وهذه الخطوة أثارت قلق دولتي المصب مصر والسودان اللتين تخشيان من أن يؤثر بناء السد سلباً على حصتيهما من مياه النيل.

ومن المعروف أنّ الإتفاقيات الحاكمة لتوزيع مياه نهر النيل منذ منتصف عشرينيات القرن العشرين وحتّى اليوم، توجب أخذ موافقة الحكومة المصرية عند الشروع في بناء أية إنشاءات على النهر.

إنّ رد الفعل الرسمي في مصر جاء متناقضاً على نحو غريب، بالرغم من أنّ نهر النيل يوفر ٩٠٪ من الإحتياجات المائية، كذلك تضاربت مواقف الخبراء المصريين من هذا السد.

### الإطار القانوني:

منذ العام ١٨٩١ تمّ التوقيع على إتفاقيات بشأن حوض النيل، وفي الآتي أبرزها:

- بروتوكول العام ١٨٩١ **(بريطانيا وإيطاليا).**

هو بروتوكول أبرمته بريطانيا وإيطاليا لتقاسم النفوذ في دول حوض النيل بإعتبارهما دولتي إحتلال، وبموجب هذا البروتوكول منعت

(١٥) م. س، ص ١٧

إقامة أي مشاريع على نهر النيل من دون التشاور المسبق مع مصر.

ـ معاهدة العام ١٩٠٢ **(بريطانيا وإمبراطورية أثيوبيا).**

تضمنت هذه المعاهدة تعهداً من قبل أثيوبيا بعدم إقامة أي مشروع على نهر النيل من دون إخطار مسبق.

**إتفاقية العام ١٩٠٦ (بريطانيا والكونغو).**

بموجب هذه الإتفاقية تعهدت الكونغو بعدم إقامة أي مشاريع على النهر من دون الإتفاق مع الحكومة السودانية.

**إتفاقية العام ١٩٢٩ (مصر وبريطانيا)**

أبرمت هذه الإتفاقية بين الحكومة المصرية من جهة، والحكومة البريطانية (القوة الإستعمارية) بالنيابة عن مجموعة الدول الإستوائية من جهة ثانية ومن أبرز ما تضمنته:

الإقرار بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل.

ـ منع إقامة أي أعمال ري أو توليد قوى أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية بغير إتفاق مسبق مع مصر.

ـ إهتمام الحكومة المصرية بتعمير السودان وموافقتها على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه النيل من دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه.

**إتفاقية العام ١٩٥٩ (مصر والسودان)**

تمّ توقيع إتفاقية بين مصر والسودان كإتفاقية مكملة لإتفاقية ١٩٢٩، وبموجبها تمّ توزيع حصص المياه التي تصل الدولتين بنسبة ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر، و١٨,٥مليار، للسودان، وهو تكملة أيضاً للإتفاق الذي أبرم في العام ١٩٠٢، والذي كانت إثيوبيا طرفاً فيه.

**إتفاقية العام ١٩٩٣ (مصر وأثيوبيا)**

وقعت مصر وأثيوبيا في العام ١٩٩٣ إتفاقية في إطار تعاون بشأن إستخدام مياه النيل على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي، مع الإمتناع عن أي نشاط يضرّ بمصالح الطرف الآخر مترتبة على محاولات أثيوبيا تشييد منشآت على النيل الأزرق في بداية السبعينيات، لكن مصر استخدمت حق الفيتو.

**مبادرة حوض النيل (١٩٩٩)**

تمّ توقيع مبادرة حوض النيل في تنزانيا بين دول حوض النيل العشر وهي: مصر، السودان، أثيوبيا، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، أريتريا، أوغندا، والكونغو الديمقراطية، (أصبحت إحدى عشرة دولة بعد استقلال جنوب السودان). وتهدف هذه المبادرة إلى تدعيم التعاون الإقليمي والوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي والإجتماعي من خلال الإستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل.

**إتفاقية عنتيبي (٢٠٠٩)**

في أيار العام ٢٠٠٩، وقعت أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا إتفاقية تمّت مناقشتها على مدار سنوات طويلة في إطار «مبادرة حوض النيل» وذلك لتقاسم مياه نهر النيل. رفضت مصر والسودان هذه الإتفاقية، لكن

باقي دول الحوض وافقت عليها تدريجياً. أخطر مافي الإتفاقية، بالنسبة إلى مصر هو أنّها تجردها من إمتيازاتها في مياه النيل وأبرزها **حق الفيتو** في منع إقامة أي مشروع على النهر.

ليس هناك قانون دولي ولا إتفاقية مشتركة بين جميع دول حوض النيل بشأن مياهه المشتركة، وإنّ الحاجة ملحّة لإتفاق جماعي بين دول حوض النهر تستند إلى الحقوق المكتسبة لجميع الأطراف بشرط عدم الإضرار بالأطراف الأخرى في حوض النهر(١٦).

إنّ هناك نقاطاً عديدة حول مسألة تقسيم حصص المياه بين دول الحوض الواحد، فبعض الأطراف يطرح مسألة الحق التاريخي المكتسب في المياه، والبعض الآخر يطرح حق الدول التي ينبع منها النهر في التحكم في مياهه، ورأي يطرح حق التساوي في تقسيم حصص مياه النهر، وآخرون يرون أن حصص المياه ينبغي أن تخضع لحاجة كل طرف... الخ، ولا يحسمه إلّا قانون دولي ملزم وعلاقات سياسية وإقتصادية جيّدة بين دول حوض النهر.

(١٦) J. A. Allan, op, cit, p.177